الجمهوريـــــة التونسيـــــة
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلديـــــة المـــــروج

المروج في 02 نوفمبر 2018

9 نوفمبر 2018

18/1061

محضـــر جلســـة
الدورة الإستثنائية الثانية لسنة 2018 للمجلس البلدي بالمروج
الجمعة 02 نوفمبر 2018

عقد المجلس البلدي بالمروج جلسته الإستثنائية الثانية لسنة 2018 اليوم الجمعة 02 نوفمبر 2018 برئاسة السيد كمال الورتاني رئيس البلدية و بحضور السيدات و السادة أعضاء المجلس البلدي :

- هبة الورتتاني : المساعد الأول لرئيس البلدية
- المحسن غرسي : المساعد الثاني لرئيس البلدية
- مروان العمدوني : المساعد الثالث لرئيس البلدية
- إبراهيم بن فتح الله : المساعد الرابع لرئيس البلدية
- ماهر بوبكر الحضري : عضو المجلس البلدي
- نصاف السعيدي : عضو المجلس البلدي
- ثامر محفوظ : عضو المجلس البلدي
- إسكندر سهتال : عضو المجلس البلدي
- الصادق غضباني: عضو المجلس البلدي
- إكرام جوادي : عضو المجلس البلدي
- محمد الصغير ضيفي : عضو المجلس البلدي
- فريد النوري : عضو المجلس البلدي
- رجاء جاء بالله : عضو المجلس البلدي
- غادة بن جدو : عضو المجلس البلدي
- محمد كمال الغربي : عضو المجلس البلدي
- حبيبة رحماني : عضو المجلس البلدي
- فوزي ونان : عضو المجلس البلدي
- محمد المنصف برهومي : عضو المجلس البلدي

- حسيبة شبوح : عضو المجلس البلدي
- جمال الدين عبد مولاه : عضو المجلس البلدي
- محمد علي قربع : عضو المجلس البلدي

و قد إلتحق بالجلسة بعد إنطلاقها كل من السيدات

- ريم وسلاتي : عضو المجلس البلدي
- إيمان رحيمي : عضو المجلس البلدي

و قد تغيب بعذر السيدات و السادة :

- محمد أمين الحسناوي : عضو المجلس البلدي
- سناء الجعبيري : عضو المجلس البلدي
- ليله قاهري : عضو المجلس البلدي
- حمدي الدانزلي : عضو المجلس البلدي
- خلود بن تقية : عضو المجلس البلدي
- منى جمعة : عضو المجلس البلدي
- لمياء حكيم : عضو المجلس البلدي
- إيناس اليعقوبي : عضو المجلس البلدي
- حنان القاسومي : عضو المجلس البلدي

و تغيب بدون عذر السيدات و السادة :

- فاخر المنصوري : عضو المجلس البلدي
- فتحي اللطيف : عضو المجلس البلدي
- عائشة بو عبد الله عضو المجلس البلدي

كما حضر من جهة أخرى السيد عادل بالطيبي الكاتب العام للبلدية و مقرر الجلسة و ثلة من المواطنين و مكونات المجتمع المدني

و قد إفتتح الجلسة السيد كمال الورتاني بكلمة رحب في مستهلها بالسادة الحضور مبينا أنه قبل إستعراض العناصر المدرجة بجدول الأعمال فإن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية و متابعة التصرف و على إثر جلستها بتاريخ 30 أكتوبر 2018 تقترح إضافة عنصرين إثنين إلى جدول الأعمال يتعلق الموضوع الأول بالنظر في ملف تسوية وضعية كشك

لفائدة المواطنة لطيفة العبيدي كائن بشارع عاصمة الجزائر و يتعلق الموضوع الثاني بالنظر في مطلب عقد شراكة يخص مقهى كاكاو لصاحبها فوزي البثوري .

هذا و إقترح السيد رئيس البلدية النظر في مطلب المواطن .... المتعلق بالنظر في تخفيض معلوم الحجز على سيارته المودعة بمستودع الحجز بالمروج في قضية ليس له فيها أي ذنب خاصة بعد صدور حكم قضائي في شأنه خاصة و أن أغلب السادة الأعضاء على علم بموضوعه و تم النظر فيه سابقا في إطار المكتب البلدي .

و بعد المداولة و تبادل وجهات النظر وافق السادة الحضور بالإجماع على إضافة عنصر وحيد إلى جدول الأعمال وهو موضوع مطلب التخفيض في معلوم الحجز و إرجاء النظر في بقية المواضيع إلى الجلسة القادمة لتمكين السادة الأعضاء من الإطلاع على فحوى الملف عن كثب و بروية ليتسنى إتخاذ القرار الصائب . و تأسيسا على ذلك يكون جدول أعمال هذه الدورة الإستثنائية على النحو التالي :

1-الموافقة على إحداث دائرة بلدية بالمروج الرابع و ضبط حدودها

2-النظر في إحداث دائرة بلدية بالمروج الثالث و منطقة حشاد و ضبط حدودها

3-النظر في تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق للإنطلاق في مراحل إعداد البرنامج الإستثماري السنوي 2019

4-النظر في تحديد إعتمادات مشاريع القرب و المشاريع الإدارية و المشاريع المهيكلة للبرنامج الإستثماري السنوي لسنة 2019

5-طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات

6-تركيز لجنة غير قارة يعهد لها إعداد النظام الداخلي للمجلس البلدي بالمروج

7- تحديد موعد الدورة العادية الرابعة لسنة 2018

8-تحديد مواعيد الدورات العادية للمجلس البلدي لسنة 2019

9-إحداث لجنة غير قارة تعنى بموضوع السلامة المهنية

10- مراجعة مقدار تأجير السيد رئيس البلدية

11- النظر في مطلب تخفيض معلوم حجز سيارة مودعة بمستودع الحجز البلدي

و على إثر ذلك تم الإنطلاق في المداولات .

خلاصـــــــة المـــداولات

1- الموافقة على إحداث دائرة بلدية بالمروج الرابع و الخامس تسمى الدائرة الغربية و ضبط حدودها

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس البلدية أنه إستنادا على مقتضيات الفصل 226 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية و الذي ينص على : << يمكن تقسيم تراب البلدية إلى منطقتين إداريتين فأكثر تدعى دوائر بلدية تضبط حدودها بقرار من المجلس البلدي يتم إتخاذه بأغلبية ثلثي أعضائه .>> و حرصا من البلدية على مزيد تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين و تحسين نوعيتها و عملا على تخفيف العبء و الإكتضاظ بالإدارة المركزية للبلدية إرتأت النيابة الخصوصية المتخلية إحداث دائرة بلدية بالمروج الرابع و قد تم رصد الإعتمادات الضرورية لبناء مقر الدائرة و تم تعيين مقاولة في الغرض و قد شارفت البناية على الإنجاز و للغرض و حرصا على إتمام موجبات الإجراءات الإدارية المستوجبة في الغرض لإفتتاح هذه الدائرة و الإنطلاق في إستغلالها فإن الإدارة البلدية تعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على إحداث دائرة بلدية جديدة يطلق عليها تسمية الدائرة الغربية وتقترح الإدارة ضبط حدودها على النحو التالي :

تحدد حدود الدائرة البلدية بالمروج الغربية حسب الخط المغلق متعدد الأضلاع (أ ب ج د هـ و أ) على النحو التالي :

- الخط المستقيم (أ ب) ينطلق من النقطة "أ" الواقعة على مستوى تقاطع شارع جينيف و شارع روما و يتجه نحو الشرق متبعا شارع روما ثم شارع مكة المكرمة إلى حدود النقطة "ب" التي تمثل تقاطع شارع مكة المكرمة و شارع الشهداء
- الخط المستقيم (ب ج) ينطلق من النقطة "ب" التي تمثل تقاطع شارع مكة المكرمة مع شارع الشهداء و يتجه جنوبا شرقا متبعا شارع الشهداء ثم شارع النصر إلى النقطة "ج" وهي تقاطع شارع النصر و شارع حسن حسني عبد الوهاب و الطريق الجهوية رقم 36
- الخط المستقيم (ج د) الذي ينطلق من النقطة "ج" وهي تقاطع شارع النصر و شارع حسن حسني عبد الوهاب و الطريق الجهوية رقم 36 و يتجه غربا بإتباع شارع

حسن حسني عبد الوهاب إلى النقطة "د" التي تمثل تقاطع شارع حسن حسني عبد الوهاب مع شارع 14 جانفي .

- الخط المستقيم (د هـ) يمتد هذا الخط من النقطة "د" التي تمثل تقاطع شارع حسن حسني عبد الوهاب مع شارع 14 جانفي و يتجه جنوبا غربا بإتباع شارع 14 جانفي وصولا إلى النقطة "هـ" التي تمثل تقاطع شارع 14 جانفي مع نهج الشادي .
- الخط المستقيم (هـ أ) الذي ينطلق من النقطة "هـ" التي تمثل تقاطع شارع 14 جانفي مع نهج الشادي و يتجه شمالا بإتباع شارع جينيف وصولا إلى النقطة "أ" الواقعة على مستوى تقاطع شارع جينيف و شارع روما.

و تكون بذلك الدائرة البلدية الغربية تضم كل من منطقة المروج الرابع و المروج الخامس معا الأمر الذي يخفف العبء على الإدارة البلدية المركزية و على المستودع البلدي ويساهم في مزيد تحسين الخدمات من خلال إقتسام المسؤوليات و توزيعها بين الإدارة المركزية والدائرة سواء في ما تعلق بتوزيع الأعوان و العملة و متابعتهم و مراقبتهم زيادة على الإضافة الهامة المرجوة من مجلس الدائرة في مزيد الإحاطة بالمتساكنين و الإقتراب أكثر من مشاغلهم .

هذا مع العلم أن الإدارة بصدد إتمام هذا الملف من خلال تخصيص الإطارات و العملة المزمع إحالتهم إلى الدائرة بعد أن تم نشر بلاغ لدعوة الراغبين في العمل بالدائرة إلى تقديم مطالبهم كما تم ضبط المعدات المزمع إحالتها إلى الدائرة .

النقـــــــاش

تدخل السيد الصادق غضباني و لفت النظر أنه لا يمكن إتخاذ قرار بشأن إحداث هذه الدائرة في الوقت الراهن مبينا أن عدد أعضاء المجلس البلدي الحاضرين في الوقت الحاضر يبلغ عدد 22 عضوا فقط وهو عدد أقل من ثلثي أعضاء المجلس البلدي في حين أن منطوق الفصل 226 من مجلة الجماعات المحلية كما جاء بملف الدورة يفرض إتخاذ القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . و للغرض إقترح تأجيل النظر في هذا العنصر والعنصر الثاني المتعلق بإحداث الدائرة الشرقية إلى حين إستكمال العدد المطلوب في إنتظار إلتحاق بعض الأعضاء المتغيبين بالجلسة .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد النقاش و تبادل وجهات النظر قرر السادة الحضور بالإجماع إرجاء المداولة في هذا العنصر و العنصر الموالي في إنتظار إلتحاق بعض الأعضاء المتغيبين بما يضمن إستكمال شرط ثلثي أعضاء المجلس و في حال لم يكتمل نصاب الثلثين يرجى البت في الموضوع إلى جلسة إستثنائية أخرى .

2- النظر في تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق إستعدادا لإعداد البرنامج الإستثماري السنوي لسنة 2019

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه تم تركيز خلية لإعداد البرنامج السنوي للإستثمار البلدي التشاركي لسنة 2019 بمقتضى المقرر البلدي عدد 18/9311 المؤرخ في 01 أكتوبر 2018 . و قد إنطلقت هذه الخلية في عملها بنسق نشيط تحت إشراف السيد رئيس البلدية و لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة. و قد إقترحت الخلية المذكورة تقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق معنية بالتدخل ضمن البرنامج السنوي للإستثمار البلدي لسنة 2019 و تم عرض هذا المقترح على أنظار لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية في جلستها المنعقدة بتاريخ 10 أكتوبر 2018 وقد حظي هذا المقترح بموافقة اللجنة المذكورة و تكون هذه المناطق على النحو التالي :

- المنطقة عدد 01 : المروج الأول و المروج الثالث و المروج الرابع
- المنطقة عدد 02 : المروج الخامس و المروج السادس
- المنطقة عدد 03 : الأحياء الشعبية و حي شعبان

و قد إعتمدت خلية إعداد البرنامج السنوي للإستثمار و لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية في هذا التقسيم على عدد من المقاييس الموضوعية مبينة على النحو التالي :

1- التشابه في المشاغل و النقائص و الطلبات : حيث أنه من خلال التشخيص الفني ومن خلال الجلسات التشاركية للسنوات الفارطة تبين أن هذه المناطق متشابهة في طلباتها و في نقائصها من ذلك أن المنطقة الأولى التي تضم كل من المروج الأول والمروج الثالث والمروج الرابع بين التشخيص الفني أن بنيتها التحتية منجزة خاصة فيما تعلق بتعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار و المياه المستعملة و التنوير العمومي كما بين التشخيص الفني أن النقائص المسجلة بهذه المنطقة تتمثل في صيانة الطرقات

والعناية بالأرصفة و المناطق الخضراء . أما المنطقة الثانية فإن وجه التشابه فيها يكمن في تراكم فضلات البناء و الأتربة وهي في حاجة ماسة لصيانة الطرقات و الحدائق و بناء الأرصفة . أما المنطقة الثالثة التي تضم الأحياء الشعبية و حي شعبان فهي تفتقر للبنية التحتية بكل مكوناتها .

2- إن تقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق فقط يسهل عمل البلدية في تأطير الجلسات التشاركية و تقسيم الإعتمادات المخصصة لمشاريع القرب على هذه المناطق بما يمكن من تخفيض عدد الصفقات و تجميعها الأمر الذي يسهل معه تنفيذ هذه المشاريع وتحسين نتائج تقييم الأداء للبلدية خلال السنة المقبلة

3- إن الإقتصار على تقسيم المجال البلدي إلى ثلاث مناطق فقط يساهم في تخفيض عدد ممثلي المناطق الأمر الذي ييسر تشريكهم في حسن متابعة إنجاز المشاريع في كل مراحلها .

و تأسيسا على ما تقدم يعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على تقسيم المجال البلدي إلى ثلاث مناطق في إطار الإستعداد للمسار التشاركي في إعداد البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2019

النقـــــــاش

تدخل ثلة من السادة الحضور مقترحين الرجوع إلى تقسيم المنطقة البلدية إلى ستة مناطق كما جرت العادة خلال السنوات الفارطة حرصا على تشريك أكبر عدد ممكن من مثلي المناطق و سعيا إلى العدالة في توزيع الإعتمادات بين مختلف المناطق . كما إقترحت مجموعة أخرى تقسيم المنطقة البلدية إلى أربع مناطق عوضا عن ثلاث . و قد بين السيد الكاتب العام أن تقسيم المناطق إعتمد مقاييس موضوعية أهمها التشابه في المشاغل و بين أنه خلال السنوات الفارطة كانت الإعتمادات المخصصة لتمويل مشاريع القرب مرتفعة فاقت 8 مليون دينار في حين أن الإعتمادات المتوفر خلال السنة المالية 2019 تناهز 2,5 مليون دينار فقط ، و بالتالي فإن تقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق فقط يساهم في حسن توزيع هذه الإعتمادات و حسن ضبط أولويات التدخل من خلال حسن المقارنة بين الأماكن المقترحة و أوضح أن هذا التقسيم سيضمن صرف إعتمادات التنمية القليلة في الأماكن الأكثر إحتياجا للتدخل في حين أن توزيع الإعتمادات

على ست مناطق قد ينجر عنه التدخل في مكان ليس ذو أولوية مقارنة مع الأماكن الأخرى في المناطق الأخرى .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة و النقاش و تبادل وجهات النظر تم المرور إلى التصويت على مقترحين الأول مقترح خلية إعداد المخطط المتعلق بتقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق و المقترح الثاني تقسيم المنطقة البلدية إلى ست مناطق على غرار السنوات الفارطة و بعد التصويت كانت النتائج على النحو التالي :

- تقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق : 14 صوتا من 21
- تقسيم المنطقة البلدية إلى ست مناطق : 7 أصوات من 21

و بالتالي تمت الموافقة بالأغلبية على تقسيم المنطقة البلدية إلى ثلاث مناطق و أوصوا الإدارة البلدية بإتمام باقي الإجراءات .

3- النظر في تحديد إعتمادات مشاريع القرب و المشاريع الإدارية والمشاريع المهيكلة للبرنامج السنوي للإستثمار 2019

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه على إثر المصادقة على الميزان البلدي للسنة المالية 2019 خلال الدورة العادية الثالثة للمجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 29سبتمبر 2018 تم تحديد مبلغ إعتمادات التنمية في حدود ثلاثة ملايين و خمسمائة و أربعة و خمسون ألف دينارا (3.554.000,000 د) و يبقى هذا المبلغ قابل للمراجعة بالزيادة أو بالنقصان على ضوء نتائج السنة المالية الجارية و على ضوء مخرجات الجلسات التشاركية . و إن هذه الإعتمادات مخصصة لتمويل المشاريع التنموية للسنة المالية 2019 و تنقسم المشاريع التنموية إلى ثلاث أنواع وهي المشاريع الإدارية والمشاريع المهيكلة و مشاريع القرب . و تجدر الإشارة أنه خلال الجلسات التشاركية تتم المصادقة على تقسيم إعتمادات التنمية بين مختلف أنواع المشاريع التنموية من جهة و من جهة أخرى يتم خلال الجلسات التشاركية ضبط كلفة و أماكن التدخل الخاصة بمشاريع القرب فقط أما المشاريع الإدارية و المشاريع المهيكلة فهي تبقى من إختصاص البلدية

مجلسا و إدارة بإعتبار أن البلدية هي الأقدر على ضبط إحتياجاتها من البناءات الإدارية و من إقتناء معدات النظافة و الطرقات و المعدات الإعلامية الضرورية لحسن تسيير المصالح البلدية .

و تأسيسا على ما تقدم بادرت خلية القيادة لإعداد البرنامج السنوي للإستثمار بعقد جلسة فنية مع مختلف المصالح البلدية و تم رصد و تجميع مختلف الإحتياجات للسنة المالية المقبلة والتي تعتبر ضرورية جدا لحسن إدارة المصالح البلدية و قد تم إقتراح إنجاز المشاريع الإدارية التالية :

1- مشاريع البناءات الإدارية :

- مشروع تهيئة و توسعة الإدارة السريعة بشارع 20 مارس بالمروج الخامس من خلال توسعة البناية و تهيئة شبابيك الحالة المدنية و تحسين طاقة إستيعاب قاعة الإنتظار وتوفير وسائل التأمين و الحماية بكلفة تقديرية تناهز 150 ألف دينارا
- تهيئة و توسعة المستودع البلدي من خلال تعلية السياج الخارجي و ضم العقار الملاصق للمستودع و الذي هو بصدد التسوية العقارية مع الوكالة العقارية للسكنى لتوسعة المستودع حتى يتمكن من إستيعاب كل المعدات البلدية التي تضاعف عددها خلال السنوات القليلة الفارطة زيادة على برمجة إقتناء معدات جديدة مع تركيز واقيات جديدة لحماية المعدات من العوامل الطبيعية بكلفة جملية 250 ألف دينارا كقسط أول

2- إقتناء معدات و تجهيزات

- إقتناء معدات نظافة : و ذلك بإقتناء شاحنة ضاغطة لمزيد تدعيم معدات النظافة وتعويض الشاحنات القديمة + إقتناء 50 سلة مهملات حائطية لتركيزها في الشوارع الرئيسية و بمحيط المؤسسات التربوية + إقتناء 2 حاويات عملاقة لتسريع نسق تجميع و تحويل النفايات بعد إحداث رصيف لتحويل النفايات + إقتناء 200 حاوية حديدية سعة 750 لتر لتعويض الحاويات المهشمة و تركيز عدد منها بمنطقة المروج السادس و تكون الكلفة التقديرية لهذه الإقتناءات في حدود 450 ألف دينارا

- إقتناء معدات إعلامية جديدة : و تتمثل هذه الإقتناءات في تجديد الشبكة الإعلامية بمقر البلدية للقضاء على الأعطاب المتكررة + إقتناء تجهيزات إعلامية جديدة لتجهيز الدوائر البلدية المزمع إفتتاحها + تجهيزها بالتطبيقات الإعلامية الضرورية و قد حددت كلفة هذه التجهيزات في حدود 170 ألف دينارا تقريبا
- إقتناء تجهيزات مختلفة : و ذلك من خلال تجهيز الدوائر البلدية بتجهيزات مكتبية جديدة و تركيز كاميرات مراقبة بها و قد حددت الكلفة التقديرية لهذه الإقتناءات في حدود 100 ألف دينارا

و تأسيسا على ما تقدم فإن كلفة المشاريع الإدارية مجتمعة ترتفع إلى حدود مليون و مائة و عشرون ألف دينار (1.120.000,000 د) وهو ما يمثل نسبة 31,51 % من جملة إعتمادات التنمية . و حيث أن البلدية لا تعتزم إنجاز مشاريع مهيكلة فإن الإدارة تقترح على أنظار المجلس الموافقة على توزيع إعتمادات التنمية على النحو التالي :

- 1.120.000,000 للمشاريع الإدارية بنسبة 31,51 %
- 2.434.000,000 د لمشاريع القرب بنسبة 68,49 %

- **قـــــــرار المجلـــــــس**

بعد النقاش و تبادل وجهات النظر وافق السادة أعضاء المجلس البلدي على مقترح تقسيم إعتمادات التنمية بتخصيص 31,51 % أي 1,120 مليون دينار لفائدة المشاريع الإدارية و تخصيص 68,49 % أي 2,434 مليون دينار لفائدة مشاريع القرب و ذلك بأغلبية 17 صوت من 18 و إحتفاظ السيد فريد النوري بصوته .

4- طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه تم خلال الجلسات التشاركية المتعلقة بإعداد البرنامج السنوي للإستثمار البلدي لسنة 2018 برمجة إعتمادات قدرها مليونين و سبعون ألف دينارا (2.070.000,000 د) لمشروع تعبيد الطرقات قسط 2018 حسب الخطة التمويلية التالية :

- تمويل ذاتي : 656.000,000 د

- مساعدة غير موظفة : 414.000,000 د
- قرض : 1.000.000,000 د

و قد خصصت هذه الإعتمادات لتعبيد جملة من الطرقات بالأحياء الشعبية و بعض الأنهج المتفرقة بباقي المدينة . و قد قررت البلدية الإنطلاق في إنجاز هذا المشروع في آخر السنة (2018) بسبب أشغال التطهير التي إنطلق إنجازها أو المبرمجة في أماكن التدخل المقررة من طرف البلدية . و فعلا فقد شهدت أشغال التطهير تأخرا كبيرا و ما زالت لم تنته بعد و حيث كلفت البلدية مكتب دراسات في الغرض و حيث تم إتمام الدراسة التمهيدية الأولية و حرصا على إتمام ملف تمويل هذا المشروع فإن الإدارة البلدية و بعد عرض الموضوع على أنظار لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف تعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على تمويل مشروع تعبيد الطرقات حسب الخطة التمويلية المذكورة أعلاه و الموافقة على طلب قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية قدره مليون دينارا لتمويل مشروع تعبيد الطرقات و التفويض للسيد رئيس البلدية في إبرام إتفاقية القرض و إتمام الموجبات الإدارية المستوجبة في الغرض .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة المستفيضة و بعد الإستماع إلى توضيحات الإدارة البلدية وافق السادة أعضاء المجلس الحاضرين البالغ عددهم 18 عضوا بالإجماع على تمويل مشروع تعبيد الطرقات قسط سنة 2018 و البالغ كلفته 2,070 مليون دينار حسب الخطة التمويلية التالية :

- تمويل ذاتي : 656.000,000 د
- مساعدة غير موظفة : 414.000,000 د
- قرض : 1.000.000,000 د

و وافقوا على طلب قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية قدره مليون دينارا و فوضوا السيد رئيس المجلس البلدي بإتمام الإجراءات المستوجبة في الغرض .

5- إحداث لجنة غير قارة صلب المجلس البلدي يعهد لها إعداد النظام الداخلي للمجلس البلدي بالمروج

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه تنفيذا لمقتضيات الفصلين 215 و 396 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 و المتعلق بمجلة الجماعات المحلية صدر الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 و المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية .

و للغرض و إعتبارا للأهمية الكبرى التي يحظى بها النظام الداخلي للمجلس البلدي من خلال تنظيم العلاقة التي تربط أعضاء المجلس في ما بينهم من جهة و بين المجلس البلدي و الإدارة البلدية من جهة أخرى فإن النية تتجه إلى تكوين لجنة غير قارة صلب المجلس البلدي تعنى فقط بإعداد نظام داخلي و مناقشته من خلال إضافة فصول جديدة أو تنقيص فصول موجودة و إستخراج الفصول التي تحظى بالإجماع و حصر النقاش على الفصول الخلافية التي تعرض على أنظار المجلس في مختلف الصيغ المقترحة لمزيد مناقشتها صلب المجلس البلدي و إختيار المقترح الأنسب سواء بالإتفاق بين مختلف القائمات أو بالتصويت . على أن تتولى هذه اللجنة الإنطلاق فورا في أعمالها و الحرص على إنهائها في أحسن الآجال أو في الأجل الذي يضبطه المكتب البلدي حتى يتسنى عرض أعمالها على أنظار المجلس في جلسة إستثنائية خاصة بالنظام الداخلي لا غير .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة المستفيضة و تبادل وجهات النظر وافق السادة الأعضاء الحاضرين البالغ عددهم 19 بالإجماع على إحداث لجنة غير قارة صلب المجلس البلدي تعنى بإعداد النظام الداخلي للمجلس البلدي بالمروج على أن تكون تركيبتها على النحو التالي :

- رئيس المجلس البلدي : رئيس
- الكاتب العام للبلدية : مقرر
- عضو عن كل قائمة : أعضاء

كما تم الاتفاق على تعيين الأعضاء الأتي ذكرهم

- نصاف السعيدي : مرشحة قائمة الإتحاد المدني

- مروان العمدوني : مرشح قائمة حزب حركة النهضة
- إسكندر سهتال : مرشح قائمة نداء تونس
- محمد كمال الغربي : مرشح عن قائمة التيار الديمقراطي

كما تعهدت باقي القائمات وهم القائمة المستقلة شباب المروج و القائمة المستقلة المروج خضراء و جميلة و قائمة الجبهة الشعبية بتعيين ممثليهم قبل يوم الإثنين 05 نوفمبر 2018 و مد الإدارة بأسماء مرشحيهم .

و قد تم فعلا مد الإدارة بأسماء باقي أعضاء اللجنة على النحو التالي :

- الصادق غضباني : عن قائمة الجبهة الشعبية
- ماهر بو بكر الحضري : عن قائمة شباب المروج
- حنان قاسومي : عن قائمة المروج خضراء و جميلة

6- تحديد موعد إنعقاد الدورة العادية الرابعة لسنة 2018

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه على إثر تكوين خلية قيادة لإعداد البرنامج السنوي للإستثمار البلدي لسنة 2019 بادرت الخلية المذكورة بضبط رزنامة مراحل إنجاز البرنامج السنوي للإستثمار حسب بيانات الجدول التالي :

رزنامة الجلسات التشاركية

ع/ر	بيان النشاط أو الاجتماع	التاريخ
01	اجتماع خلية إعداد البرنامج	01 أكتوبر 2018
02	لقاء تحسيسي مع إطارات و أعوان البلدية	03 أكتوبر 2018
03	اجتماع الخلية لتقسيم المنطقة البلدية	03 أكتوبر 2018
04	عرض تقسيم المنطقة البلدية على لجنة الأشغال	10 أكتوبر 2018
05	لقاء تحسيسي مع مكونات المجتمع المدني و ضبط خطة إتصالية	13 أكتوبر 2018
06	التشخيص الفني و المالي :	من 10 إلى 20 أكتوبر 2018
07	نشر نتائج التشخيص و قبول الإعتراضات	من 21 إلى 29 أكتوبر 2018
08	اجتماع الخلية للنظر في الإعتراضات	29 أكتوبر 2018
09	جلسة المجلس البلدي للموافقة على تقسيم المنطقة و تقسيم الإعتمادات	02 نوفمبر 2018

10	الجلسة العامة التشاركية الأولى	11 نوفمبر 2018
11	جلسات المناطق 1و 2	17 نوفمبر 2018
	جلسات المناطق 3	18 نوفمبر 2018
12	الجلسة التشاركية الثانية	02 ديسمبر 2018
13	نشر و تعليق البرنامج السنوي للإستثمار 2019	4 ديسمبر 2018
14	جلسة المجلس البلدي للمصادقة النهائية	7 ديسمبر 2018

و عليه فإن الجلسة الأخيرة للمصادقة على البرنامج الإستثماري السنوي لسنة 2019 حددت ليوم الجمعة 07 ديسمبر 2018 و للغرض فإن الإدارة البلدية تقترح على أنظار المجلس الموقر ضبط موعد الدورة العادية الرابعة لسنة 2018 في الموعد المذكور أي يوم الجمعة 07 ديسمبر 2018 على الساعة الرابعة بعد الزوال حرصا على إحترام الرزنامة الخاصة بمراحل إعداد البرنامج الإستثماري السنوي و في خلاف ذلك يمكن للمجلس الموقر ضبط الموعد الذي يراه مناسبا على أن يتم عقد جلسة إستثنائية للمجلس البلدي بالتاريخ المذكورة .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة وافق السادة الحضور البالغ عددهم 19 عضوا بالإجماع على تحديد موعد الدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي بالمروج ليوم الجمعة 07 ديسمبر 2018 على الساعة الرابعة زوالا.

7- تحديد موعد إنعقاد الدورات العادية لسنة 2019

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس المجلس البلدي أنه إستنادا على مقتضيات الفصل 216 من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 و خاصة الفقرة الثانية التي تنص على : << ...يحدد المجلس في أول إجتماعاته مواعيد دوراته العادية و يعلم بها العموم....>> فإن المجلس البلدي مدعو إلى تحديد مواعيد دوراته العادية مسبقا خاصة و أنه لم يتم إلى تاريخ اليوم تحديد مواعيد هذه الدورات . غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المجلس البلدي مدعو إلى عقد دورة عادية كل ثلاث أشهر طبقا لما نصت عليه الفقرة السابعة من الفصل 216 من

مجلة الجماعات المحلية التي تنص على : << ...يعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل ثلاثة أشهر . كما يعقد إجتماعات كلما دعت الحاجة ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر الناخبين المسجلين بالسجل الإنتخابي للبلدية .>>

مع العلم أنه قبل صدور المجلة و إستنادا على مقتضيات القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 و النصوص التي نقحته فإن المجلس البلدي يعقد أربع دورات عادية الدورة الأولى خلال شهر فيفري يتم خلالها توزيع المال الإحتياطي ، و الدورة الثانية خلال شهر ماي يتم خلالها عرض موضوع ختم الحساب المالي و الدورة الثالثة خلال شهر جويلية يتم خلالها عرض المشروع الأولي للميزان البلدي و الدورة الرابعة خلال شهر نوفمبر يتم خلالها عرض البرنامج الإستثماري السنوي و المشروع النهائي للميزان البلدي للسنة الموالية . و حيث أن المجلة الجديدة للجماعات المحلية أحلت المجلس من الإلتزام بالمواعيد المذكورة فإن المجلس البلدي الموقر مدعو إلى ضبط مواعيد دوراته العادية بما يتلاءم مع إلتزاماته مع الأخذ بعين الإعتبارات للمحطات الهامة في تسيير البلدية و خاصة منها توزيع المال الإحتياطي و مناقشة مشروع الميزانية و المصادقة على الحساب المالي قبل شهر جوان من كل سنة والمصادقة على الميزان البلدي و البرنامج الإستثماري قبل موفى ديسمبر من كل سنة .

قـــــــــرار المجلـــــــــس

بعد المداولة و تبادل وجهات النظر قرر السادة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين و البالغ عددهم 19 و بالإجماع ضبط مواعيد الدورات العادية لسنة 2019 على النحو التالي :

- الدورة العادية الأولى : خلال شهر مارس 2019
- الدورة العادية الثانية : خلال شهر جوان 2019
- الدورة العادية الثالثة : خلال شهر سبتمبر 2019
- الدورة العادية الرابعة : خلال شهر ديسمبر 2019

و أوصوا الإدارة البلدية بإتمام باقي الإجراءات

8- إحداث لجنة غير قارة صلب المجلس البلدي تعنى بموضوع السلامة المهنية

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس البلدية أنه تم تسجيل عديد حوادث الشغل خلال الأشهر القليلة الفارطة التي تعرض لها عمال البلدية على غرار تعرض العامل وليد السليطي إلى صعقة كهربائية كادت تودي بحياته و تعرض عدد كبير من العملة إلى جروح جراء سقوط الحاويات على أرجلهم و غيرها من حوادث الشغل التي تؤثر على صحة العملة من جهة وتتسبب من جهة أخرى في خسارة أيام عمل عديدة إلى جانب تكفل البلدية بمصاريف العلاج للعملة و الأعوان . و إزاء تفاقم هذه الظاهرة و بالتثبت من الأسباب الحقيقية وراء هذه الحوادث تبين أن أغلبها ناجم على قلة وعي للعملة و الأعوان بمتطلبات الصحة والسلامة المهنية و نقص في توفير مستلزمات العمل التي تراعي هذا الجانب . و للغرض فإن السادة أعضاء المكتب البلدي المجتمعين يوم 18 أكتوبر 2018 إقترحوا تركيز لجنة غير قارة صلب المجلس البلدي يعهد لها بموضوع الصحة و السلامة المهنية قصد القيام بالمهام التالية :

1- التنسيق مع النقابة الأساسية للبلدية في موضوع الصحة و السلامة المهنية

2- الإشراف على إعداد دراسة حول أسباب الحوادث المهنية و كيفية التوقي منها بالتنسيق مع مختلف المصالح البلدية و اللجان المختصة و النقابة الأساسية

3- إعداد برنامج تكويني و تحسيسي و توعوي يستهدف الأعوان و العملة في موضوع الصحة و السلامة المهنية

4- إعداد برنامج عمل متكامل يهدف إلى الحد من حوادث الشغل حفاظا على صحة وسلامة الأعوان و العملة و التخفيف من الأعباء المالية المنجرة عن هذه الحوادث

و للغرض يعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على إحداث هذه اللجنة و تعيين رئيسها و مقررها و أعضائها .

و للمجلس الموقر الرأي الأصلح

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة المستفيضة و تبادل وجهات النظر وافق السادة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين و البالغ عددهم 20 عضوا بالإجماع على إحداث لجنة غير قارة صلب المجلس

البلدي تعنى بموضوع السلامة المهنية . كما وافقوا بالإجماع على ترشح السيد ثامر محفوظ لرئاستها و وافقوا بأغلبية 19 عضوا من 20 عضوا على تعيين السيد مروان العمدوني لخطة مقرر للجنة مع إحتفاظ الآنسة إيمان الرحيمي بصوتها . و ترشح لعضوية هذه اللجنة كل من السيدات و السادة :

- محمد علي قريع
- إيمان الرحيمي
- حبيبة الرحماني
- نصاف السعيدي
- ماهر بوبكر الحضري
- إسكندر سهتال
- هبة الورتتاني
- غادة بن جدو
- حسيبة شبوح

9- مراجعة ضبط عناصر تأجير السيد رئيس البلدية

على إثر خروج السيد رئيس البلدية تولى السيد المحسن غرسي رئاسة الجلسة و أفاد أنه على إثر صدور الأمر الحكومي عدد 746 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 المتعلق بتحديد معايير و ضبط مقدار المنحة الجملية و الإمتيازات العينية المخولة لرؤساء البلديات ، تم عرض موضوع ضبط المنحة الجملية المخولة لرئيس بلدية المروج على أنظار المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ 29 سبتمبر 2018 و تم ضبط المنحة الجملية المخولة للسيد رئيس البلدية تقريبا في حدود الحد الأدنى و تمت الموافقة على ترسيم إعتماد قدره 40 ألف دينارا بالفصل 01.100 الفقرة 01 الفقرة الفرعية 001 " المنح الجملية المخولة لرؤساء البلديات المتفرغين " . غير أنه خلال جلسة المكتب البلدي تم إقتراح إضافة عنصر ضمن جدول أعمال المجلس يتعلق بمراجعة المنحة المذكورة و تمت الموافقة على إضافته و عرضه على أنظار المجلس إعتبارا لكون المنحة المصادق عليها أقل من الراتب الذي يتقاضاه السيد رئيس البلدية بصفته أستاذ أول فوق الرتبة مدير مدرسة إعدادية . و من جهة أخرى فإن الأمر الحكومي المشار إليه أعلاه صنف بلدية المروج ضمن الصنف الرابع بإعتبار عدد سكانها الذي يفوق 100 ألف ساكن و بالتالي فإن المنحة الجملية المخولة لرئيس البلدية مفصلة حسب عناصر التأجير . و للغرض يعرض على أنظار المجلس البلدي الموقر إعادة النظر في ضبط المنحة الجملية المخولة لرئيس البلدية و تحديدها حسب عناصر المنحة الجملية الخام المبينة بالجدول التالي :

عناصر المنحة الجملية الخام	الحد الأدنى حسب الأمر 746	الحد الأقصى حسب الأمر 746	قرار المجلس البلدي
منحة التسيير	2.400,000 د	2.900,000 د	
منحة المسؤولية	150,000 د	200,000 د	
منحة السكن	420,000 د	450,000 د	
منحة التمثيل	270,000 د	300,000 د	
جملة المنحة الشهرية الخام	3.240,000 د	3.850,000 د	
جملة المنحة الشهرية الخالصة	2.270,014 د	2.662,614 د	
جملة المنحة السنوية الخام	38.880,000	46.200,000 د	

و يبقى القرار الفصل للمجلس الموقر

النقـــــــاش

تدخل السيد الصادق غضباني مبينا أن هذا الموضوع عرض سابقا على أنظار المجلس البلدي و تم إتخاذ قرار بشأنه و بالتالي فإنه لا يجوز قانونا الرجوع لمناقشته مجددا . إلا أن ثلة من السادة أعضاء المجلس البلدي أكدوا أنه بالرجوع إلى تسجيلات الفيديو للدورة العادية الثالثة تأكدوا أنه لم يقع تصويت على مقترح إسناد منحة سنوية جملية قدرها 40 ألف دينارا لرئيس البلدية بل إن النقاش تمحور حول إعداد الميزانية و تم الحديث على منحة رئيس البلدية إبان مناقشة مصاريف الميزانية غير أن هذا الموضوع يجدر أن يحظى بمداولة خاصة به . هذا و من ناحية أخرى فإنه بالنظر إلى الجهد الكبير المبذول من طرف السيد رئيس البلدية الذي يباشر عمله من الساعة السابعة صباحا إلى حدود التاسعة ليلا و بالنظر إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه فإن المنحة الجملية السنوية المسندة له و الصافية من خصم الأداءات تصبح ليست في مستوى المجهود المنتظر من رئيس البلدية و ليست في مستوى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقه و طلبوا مراجعة هذه المنحة التي تمثل أجره الوحيد. كما أحال السيد رئيس الجلسة الكلمة للسيد الكاتب العام للبلدية الذي أوضح أن هذا العنصر تمت إضافته من طرف المكتب البلدي المجتمع بتاريخ 18 أكتوبر 2018 و حيث أن الجلسة إنتهت في ساعة متأخرة من الليل و كان الكاتب العام مجبرا على إتمام ورقة العمل المتعلقة بمراجعة تأجير السيد رئيس البلدية في نفس الليلة حتى يتسنى توزيع الإستدعاءات و ملف الدورة على أعضاء

المجلس البلدي في اليوم الموالي أي يوم 19 أكتوبر حرصا على إحترام شكلية إرسال الملفات قبل 15 يوما من تاريخ الدورة و لعل ذلك هو السبب الذي جعل من ورقة العمل غير واضحة و غير دقيقة كما أكد أنه حرص على توضيح أسباب هذه المراجعة ليس فقط لمراجعة المنحة السنوية الجملية فقط كما طلب المكتب البلدي و إنما السبب الأصلي لهذه الورقة هو ضبط مقدار عناصر المنحة مبينا أن المنحة الجملية تتركب من أربع منح وهي منحة التسيير و منحة المسؤولية و منحة السكن و منحة التمثيل و قد ضبط الأمر الحكومي عدد 746 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 حد أدنى و حد أقصى لكل منحة على حدة وبالتالي فإن المجلس الموقر مدعو إلى ضبط مبلغ كل منحة على حدة بما يمكن من ضبط المنحة الجملية المخولة لرئيس البلدية مؤكدا أن مبلغ 40 ألف دينار لا يمكن توزيعه على مختلف عناصر المنحة بشكل يكون مجموعها 40 ألف دينارا و دعا السادة أعضاء المجلس إلى ضبط مقدار كل منحة بما ييسر صرف المنحة المخولة لرئيس البلدية . كما أوضح أن تحديد مبلغ 40 ألف دينارا تم عند مناقشة مشروع الميزان البلدي و لم يكن موضوعا منفردا وهو ما يفسر تشبث ثلة من السادة الأعضاء بكونهم لم يصوتوا على المنحة المخولة لرئيس البلدية .

و على إثر ذلك طالب ثلة من السادة الحضور بالمرور إلى التصويت و حيث كانت نتيجة التصويت على النحو التالي :

- الموافقة على مقترح المراجعة : 10 أصوات من 17 صوت
- رفض مقترح المراجعة : 06 أصوات من 17 صوت
- محتفظ بصوته : 01 وهو السيد إسكندر سهتال

و قد تدخل السيد الصادق غضباني مبينا أن عدد الأعضاء الموافقين على المراجعة لم يصل إلى ثلث أعضاء المجلس و بالتالي فإنه يعتبر أن مقترح مراجعة المنحة مرفوضا وفي المقابل تشبث ثلة أخرى بالموافقة على هذا المقترح بل و طالبوا أيضا بإنتظار رجوع الأعضاء الثلاثة الذين غادروا القاعة ليدلوا بأصواتهم بما فيهم رئيس المجلس البلدي الذي يعتبر عضوا فيه . كما تدخل السيد إسكندر سهتال مبينا أنه إحتفظ بصوته بسبب جهله بموضوع التصويت طالما أنه كان متغيبا عن فعاليات الدورة العادية الثالثة و عبر عن موافقته على مراجعة المنحة . و على إثر ذلك تعالت الأصوات و تعمق الخلاف

وتراشق السادة الأعضاء بالإتهامات إلى حين إلتحاق رئيس البلدية بالجلسة و الذي عبر عن إستيائه الشديد من تشبث ثلة قليلة من السادة أعضاء المجلس بموقفهم العدائي إزاء شخصه من خلال ترويج الأكاذيب و المس من كرامته و شرفه عبر تدوينات متدنية بشبكات التواصل الاجتماعي كما عبر عن الحرج الكبير و الإهانة جراء بسط موضوع تأجيره للنقاش محملا المشرع هذا الحرج و الإهانة التي تلحق برؤساء البلديات حيث كان من الأجدر ضبط منحة دقيقة غير قابلة للنقاش تسري على كل المجالس و تجنيب رؤساء البلديات هذا الحرج الكبير و هذه الإهانة الواضحة مؤكدا أن كل عضو من أعضاء المجلس حين يباشر هذه المسؤولية الجسيمة في رئاسة بلدية بحجم بلدية المروج لن يرضيه مبلغ المنحة السنوية المسندة بالنظر إلى الجهد المبذول و الوقت المخصص للعمل . تقدم باللوم الشديد للأعضاء المتشبثين بالمس من هيبته و سمعته و قوت عائلته . غير أنه على إثر كلمة رئيس البلدية كثر الضجيج و الصياح و توترت الأجواء داخل القاعة خاصة بعد مغادرة رئيس البلدية الأمر الذي إستحال معه مواصلة أشغال الدورة الإستثنائية .

و تأسيسا على ما تقدم رفعت الجلسة في حدود الساعة الثامنة و النصف ليلا دون إستكمال النظر في كل العناصر الواردة بجدول الأعمال على أن يتم ضبط موعد جديد لإتمام أشغال هذه الدورة .

رئيس البلدية

كمال الورتاني

وزارة الداخلية
بلدية المروج

رئيس البلدية
كمال الورتاني